بسم الله الرحمن الرحيم
{إنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ}
صـدق الله العظيم

جمهوريـة العـراق
ديـوان الرقـابـة الماليـة
دائـرة تدقيق نشاط الشـركات

العـدد : ٨ / ٢٩ / ٤٧/ ٥٩٦٨
التاريخ : ٢ / جمادى الاولى ١٤٣١ هـ
١٧ / ٥ / ٢٠١٠ م

إلى / السادة مساهمي شركة بغداد لنقل الركاب والبضائع (مساهمة مختلطة) المحترمين
م / البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٠٩

بعد التحية....

فحصنا البيانات المالية لـشركة بغـداد لنقـل الركـاب والبـضائع (مـساهمة مختلطـة) كما في ٣١/ كانون الأول /٢٠٠٩، طبقاً لمقتضيات قانون ديوان الرقابة الماليـة المـرقم بـ(٦) لسنة/١٩٩٠ (المعدل) وقانون الشركات المرقم بـ(٢١) لسنة/١٩٩٧ (المعدل) والتشريعات المرعية الأخرى، ووفقاً للقواعد والأعراف المعتمدة في هذا المجال ولدينا الملاحظات والتحفظات التالية:-

١- نتيجة النشاط :-

حققت الشركة خلال السنة موضوع التدقيق فائضا مقداره (٤٠٦٩٤٩) الـف دينـار (اربعمائة وستة مليون وتسعمائة وتسعة واربعون الف دينار) وبزيادة مقـدارها (٣٧٤٣١٦) الف دينار (ثلاثمائة واربعة وسبعون مليون وثلاثمائة وستة عشر الف دينار) عن فـائض الـسنة السابقة بسبب زيادة ايرادات النشاط الجاري بمقدار (٥١٣٠١٨) الف دينار (خمسمائة وثلاثة عشر مليون وثمانية عشر الف دينار) وبنسبة (٢٥٣%) عن السنة السابقة لحصول زيـادة في ايرادات خدمات النقل لقيام الشركة بالتعاقد مع الشركة العامة لتجارة الحبوب خلال الـسنة موضوع التدقيق لنقل الحمولات من ميناء ام قصر الى المحافظات، وبدلا من قيام الشركة باتخـاذ مايلزم لتنفيذ هذا العقد وتهيئة مستلزمات ذلك وبما يؤمن لها تحقيق الاستفادة القـصوى من ايرادات العقد فقد لجأت الى التعاقد مع عدد من الشركات الناقلة الاهليـة ومنحهـا نـسبة (٩٥%) من اجور النقل المتفق عليها بموجب العقد المذكور والاحتفـاظ بنـسبة لاتتجـاوز الـ(٥%) منها فقط كعمولة للشركة موضوع التدقيق، وحول هذا الموضوع نبين الاتي :

أ- ان النسب اعلاه والتي اعتمدتها الشركة في توزيع ايرادات العقد تصب في مصلحة الشركة الناقلة الاهلية بدلا من الشركة موضوع التدقيق علماً بأن هذه النسب غير محددة بموجـب تعليمات صادرة من جهة مخولة، وقد بررت الشركة سبب ذلك لاعتمادها في الـشركات التي لها انشطة مماثلة وكما ورد في اجابتها بمذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٢/٢٥.

ب- ان الشركة في تعاقدها المشار اليها مع الشركات الناقلة الاهلية تقوم بدور الوسيط خلافا لهدفها المحدد بعقد تاسيسها وهو نقل الركاب والبضائع بواسطة السيارات والشاحنات العائدة لها او المستاجرة من الغير.

٢- الخطة التشغيلية ونتائج تنفيذها :

من خلال تدقيقنا للخطة التشغيلية المعدة من قبل الشركة عن نشاطها للسنة /٢٠٠٩ ونتائج تنفيذها كانت لدينا الملاحظات التالية :-

أ - تضمنت الخطة تحقيق مبلغ (١٤٤٠٠) (اربعة عشر الف واربعمائة) كايراد عن نقل اشخاص ومبلغ (٣٨٨٠٠) (ثمانية وثلاثون الف وثمانمائة) عن ايراد لنقل البضائع ضمن الايرادات المخطط تحقيقها خلال السنة/٢٠٠٩ دون بيان ماهية عملة هذين المبلغين (الدينار العراقي او الدولار الامريكي ...الخ) وعليه لم نتمكن من الوقوف على حجم الايرادات المخطط تحقيقها و النتائج الفعلية للتنفيذ.

ب- اشارت الخطة الى تشغيل (١٥) شاحنة (خمسة عشر شاحنة) دون تثبيت عائدية هذه الشاحنات سواء كانت للشركة موضوع التدقيق ام للشركات الناقلة الاهلية المتعاقدة معها وتحقيق ايراد مقداره (٣٨٠٨٨) الف دينار (ثمانية وثلاثون مليون وثمانية وثمانون الف دينار) عن تشغيلها في حين ان الشركة قد حققت ايرادا عن خدمات النقل مقداره (٥٦٦٨٨٦) الف دينار (خمسمائة وستة وستون مليون وثمانمائة وستة وثمانون الف دينار) .

ج- اشارت الخطة الى تحقيق ايراد بمبلغ (٩٠٠٦٨) الف دولار (تسعون مليون وثمانية وستون الف دولار) عن تاجير (كراجات ومخازن الشركة) في حين ان مجمل الايرادات السنوية المتحققة فعلاً عن ايجارهذه المواقع بلغت (١٢٢) الف دولار (مائة واثنان وعشرون الف دولار) والتي تعادل (١٤٨٩٠١) الف دينار (مائة وثمانية واربعون مليون وتسعمائة وواحد الف دينار) مقيمة بسعر تحويل مقداره (١٢٢٠) دينار لكل دولار (الف ومائتين وعشرون دينار)وفقاً لما اظهرته سجلاتها المالية للسنة موضوع التدقيق .

مما ورد في اعلاه يلاحظ عدم الدقة في وضع تقديرات الخطة التشغيلية وكثرة الاخطاء في اثبات البيانات فيها واستخدام اكثر من عملة في وضع تقديراتها، كما لم يتأيد لنا مراعاة الامكانيات المتاحة للشركة في وضع تقديرات الخطة حيث لا توجد اشارة لتشغيل او تصليح حافلاتها البالغ عددها(٩) (تسعة حافلات) والاستفادة منها في تحقيق اهداف الشركة المحددة في عقد تاسيسها ،وبالتالي فقد تعذر علينا اجراء المقارنة بين المخطط والمنفذ وتحديد نسب الانحراف والوقوف على اسبابه مما افقد الخطة اهميتها .

نوصي بضرورة مراعاة الدقة مستقبلاً في وضع الخطط السنوية لاسيما وانها من احد اختصاصات وصلاحيات مجلس الادارة التي حددتها المادة (١١٧ــ ثالثاً) من قانون الشركات المرقم بـــ (٢١) لسنة/١٩٩٧ (المعدل).

٣- الموجودات الثابتة والمخزنية :-

أ - بالرغم من قيام الشركة بتشكيل لجان لجرد الموجودات الثابتة في ٢٠٠٨/١٢/٣١ وقيام اللجان المذكورة باجراء الجرد الفعلي في التاريخ المذكور، الا انها لم تقم باجراء المطابقات الاصولية بين نتائج الجرد و ارصدة السجلات لحصر الفروقات (ان وجدت) ومعالجتها مما افقد الجرد اهميته وقد اعتمدت الارصدة الظاهرة في السجلات المالية لاغراض اعداد البيانات المالية للشركة.

و من خلال قيام هيئتنا الرقابية باجراء مطابقة لعينة من نتائج الجرد الذي اجرته الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ مع مايقابلها في السجلات المختصة لاحظنا وجود الفروقات المبينة ادناه:-

اسم المادة	العدد بموجب الجرد الفعلي	العدد بموجب السجلات المالية	الفرق/زيادة(نقص)
منضدة حاسبة	٤	١	٣
كرسي دوار	٢٣	٢٥	(٢)
دولاب حديدي	١٠	٢١	(١١)
تلفزيون	٣	٢	١
مدفئة كهربائية	٥	ــــ	٥
مدفئة نفطية	٩	١	٨
مكيف هواء	٦	٢	٤
مروحة سقفية	٨	١٠	(٢)
حاسوب وملحقاته	٢	ــــ	٢

نوصي بضرورة التحري عن اسباب الفروقات اعلاه ومعالجتها اصوليا.

ب- عدم قيام الشركة باحتساب قسط الاندثار السنوي (عن السنوات السابقة) للحافلات العائدة لها والبالغة (٩) حافلة (تسعة حافلات) والبالغ مجموع كلفها التاريخية (١٤٩٥٠٨) الف دينار (مائة وتسعة واربعون مليون وخمسمائة وثمانية الاف دينار)، حيث تم احتساب قسط الاندثار لسنة/ ٢٠٠٩ فقط دون احتساب مايخص السنوات السابقة

(٢٠٠٥ــ ٢٠٠٨) رغم تأكيدنا على ذلك في تقريرنا المرقم (٣٣٣٢/٤٧/٢٩/٨) في ٢٠٠٩/٣/٢٥ الخاص بتدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١، نوصي بضرورة اتخاذ مايلزم ومعالجة ذلك وفقا لمتطلبات نظام الاندثار النافذ.

جـ- عدم تزويدنا بسندات الملكية للعقارات العائدة للشركة وكتاب صادر عن دائرة المرور العامة يؤيد ملكيتها للسيارات العائدة لها كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ رغم طلبنا ذلك بموجب مذكرتنا المؤرخة في٢٥/ ٢/ ٢٠١٠.

د- قامت الشركة ببيع الحافلة المرقمة /٥١٢١ (مختلط) نوع ازبري /١٩٨٧ بمبلغ (٤٨٠٠) الف دينار (اربعة ملايين وثمانمائة الف دينار) ولدينا بشأنها مايلي :-

اولاً- تم الاعلان عن البيع بصحيفة واحدة (صحيفة الموقف) وهي صحيفة غير رسمية ومحدودة الانتشار، وقد لوحظ قصر الفترة بين تاريخ الاعلان والمزايدة حيث ان تاريخ الاعلان كان في٢٠٠٩/٤/٢١ في حين ان تاريخ المزايدة كان في ٢٠٠٩/٤/٢٦ ، مما يشكل مخالفة لمتطلبات البيع المشار اليها في قانون بيع وايجار اموال الدولة المرقم بـ(٣٢) لسنة/ ١٩٨٦ (المعدل) .

ثانياً- تم قيد صافي الايراد المتحقق والبالغ (٤٧٩٩) الف دينار (اربعة ملايين وسبعمائة وتسعة وتسعون الف دينار) ايرادا لحساب ايرادات رأسمالية بدلاً من أحتياطيات رأسمالية مما يشكل مخالفة لمتطلبات القاعدة المحاسبية رقم (١٢) الخاصة بالارباح والخسائر الرأسمالية والصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق التي اوجبت قيد مثل هذه الايرادات في حساب الاحتياطيات الرأسمالية.

علما ان الحافلة غير مسجلة في السجلات المالية ولا توجد أي أوليات أو بيانات عنها لدى الشركة ، حيث أعتبرت قيمتها الدفترية دينار واحد لاغراض اثبات عملية البيع بالسجلات .

هـ- من خلال تدقيقنا لقوائم جرد وسائل النقل والأنتقال كانت لدينا الملاحظات التالية :-

اولاً- ان قوائم الجرد لا تتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بمواصفات وسائط النقل منها (رقم السيارة ، اللون ، الموديل ، النوع ، رقم الشاصي ، رقم المحرك) .

ثانياً- عدم تثبيت السيارة نوع مرسيدس مصري المرقمة /١٤٦٠ /مختلط في قوائم الجرد والبالغ كلفتها بموجب السجلات المالية (١٦٦٢٦) الف دينار (ستة عشر مليون وستمائة وستة وعشرون الف دينار) مما يعني عدم تضمين كافة الموجودات في قوائم الجرد.

ثالثاً- تم دمج مفردات الجرد الخاصة بحساب (الالات والمعدات) مع مفردات حساب (العدد والقوالب).

رابعاً- لم تتضمن قوائم جرد الالات والمعدات والعدد والقوالب تحديد حالة الموجود (المستهلك والعاطل والصالح للعمل) .

خامساً- ادراج السيارة المرقمة (١٨٤٥) نوع مرسيدس (٢٨) راكب مرتين في نفس قوائم الجرد وتباين المعلومات المثبتة عنها في كل مرة حيث تم اثباتها في المرة الاولى على اساس انها عاطلة عن العمل وثبتت في نفس قائمة الجرد وفي المرة الثانية على اساس انها مسروقة منذ احداث/٢٠٠٣، علماً بأن الكشف الخاص بالمبالغ المصروفة لصيانة سيارات الشركة (المزود الينا من قبل الشركة موضوع التدقيق) أظهر صرف مبلغ (٨٧٢)الف دينار (ثمانمائة واثنان وسبعون الف دينار)كمصاريف صيانة للسيارة المذكورة .

تشير الملاحظات اعلاه الى عدم دقة عمليات الجرد وعدم صحة البيانات المثبتة فيها وفي السجلات المالية. نوصي باتخاذ مايلزم لمعالجة وتصحيح المعلومات المثبتة في السجلات ومراعاة الدقة في تنفيذ اجراء الجرد ومطابقته مع ارصدة السجلات وبما يؤمن تحقيق الغاية المرجوة منه.

و- تباين المعلومات الخاصة بالسيارة المرقمة (٥١٢١) نوع اسكانيا المحجوزة من قبل المدعو (عبدالحسين عبادي حيال) منذ تاريخ ٢٠٠٤/٥/١ ولغاية تاريخه حيث تم تثبيتها في السجلات المالية بهذا الرقم في حين ورد رقمها في مذكرة القسم القانوني المؤرخة في ٢٠١٠/١/٥ على أنه (٥١٢٠) علما بان الشركة لم تتخذ الاجراءات القانونية اللازمة لاعادتها.

ز- لم يتم تزويدنا بكشف الموجودات الثابتة لمقر الشركة الجديد في ميناء ام قصر حيث ورد في تقرير الادارة الخاص بنشاط الشركة المرفق طي البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ افتتاح مقر جديد للشركة في ميناء ام قصر وتم تأثيثه من قبل الشركات الناقلة الاهلية بالكرفانات وموجودات ثابتة اخرى ، الا ان هذه الموجودات لم يتم تثبيتها في السجلات المالية للشركة ،نوصي بضرورة اتخاذ مايلزم لتقييمها واثباتها في السجلات المالية وفقا للاجراءات المعتمدة في النظام المحاسبي المعتمد .

٤- الاستثمارات المالية :-

بلغ رصيد حساب الاستثمارات المالية طويلة الاجل (٣٢٥٠) الف دينار (ثلاثة ملايين ومائتان وخمسون الف دينار) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ويمثل مساهمات الشركة لدى كل من

شركتي البادية للنقل العام وشركة العشار لنقل الركاب ولدينا بشأنها ما يلي :-

أ - لم يتم تزويدنا بتأييدات تثبت صحة هذه المساهمات كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ .

ب- تم تبويب الارباح المستلمة من شركة البادية للنقل العام ايرادا لحساب ايرادات سنوات سابقة بدلاً من ايراد الاستثمارات المالية ، نوصي باعتماد المعالجات الصحيحة لهذه الايرادات ووفقاً لتعليمات النظام المحاسبي الموحد .

٥- المدينون والدائنون :-

بلغ مجموع ارصدة حسابات المدينون والدائنون (١٢٧٨٨٩٠) الف دينار (مليار ومائتان وثمانية وسبعون مليون وثمانمائة وتسعون الف دينار) و(٣٢٣٤١٣٨) الف دينار (ثلاثة مليارات ومائتان واربعة وثلاثون مليون ومائة وثمانية وثلاثون الف دينار) على التوالي كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ولدينا بشأنهما ما يلي :-

أ - عدم وجود متابعة جدية لتصفية الارصدة الموقوفة والمدورة منذ سنوات سابقة بالرغم من تأكيداتنا السابقة بهذا الشأن وآخرها تقريرنا المرقم (٣٣٣٢/٤٧/٢٩/٨) في ٢٠٠٩/٣/٢٥ الخاص بتدقيق البيانات المالية للشركة لسنة /٢٠٠٨ حيث لازالت هنالك ارصدة كبيرة موقوفة ومدورة من سنوات سابقة ضمن ارصدة الحسابات المذكورة نذكر منها :-

اسم الحساب	المبلغ/الف دينار
عملاء قطاع اشتراكي	٢٥٩٩٣
مدينو نشاط غير جاري	٣٥٣٩
تأمينات لدى الغير	١١٧
طلبات التعويض	٣٥٨٩٠٤
تأمينات مستلمة	١٦٥٠
دائنو توزيع الارباح/حصة المساهمين	٦٩٣٩٨

نوصي بضرورة تكثيف الجهود لمتابعة تصفية هذه الموقوفات .

ب- تضمن رصيد حساب المدينون كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ارصدة مدينة لحسابات دائنة موقوفة ومدورة منذ سنوات سابقة لم يتم تزويدنا بأولياتها لعدم توفرها لدى الشركة وفقا لما بينتهُ الشركة بمذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٤/٢٠ ولم يتم اتخاذ ما يلزم لمعالجتها رغم الاشارة لها في تقاريرنا السابقة وآخرها تقريرنا المرقم (٣٣٣٢/٤٧/٢٩/٨) في ٢٠٠٩/٣/٢٥ وهي:-

اسم الحساب	المبلغ /ألف دينار
مجهزون قطاع اشتراكي	١٧٣٩
مجهزون قطاع خاص	٣٥٤٠
المجموع	٥٢٧٩

نوصي بضرورة تكثيف الجهود لتصفيتها.

جـ- سبق وان قامت الشركة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١ بعكس مبلغ (٢١٤١) الف دينار(مليونان ومائة وواحد وأربعون الف دينار) عن الارصدة الدائنة في الحسابات المدينة وقيدها لحساب ايرادات سنوات سابقة بهدف تصفيتها لعدم توفر الاوليات عنها . ولم تتخذ الشركة أي اجراء لاعادتها الى حساباتها المختصة والتحري عن اسبابها الحقيقية ومعالجتها في ضوء ذلك ،علما انه قد تم الاشارة لها بموجب تقريرنا المرقم (٨/٢٩/٤٧/٣٣٣٢) في ٢٠٠٩/٣/٢٥ والخاص بتدقيق البيانات المالية لسنة/ ٢٠٠٨ وهي :-

المبلغ /الف دينار	التفاصيل
١٢٥١	الرصيد الدائن والمعكوس من حساب مدينو نشاط غير جاري
٨٩٠	الرصيد الدائن والمعكوس من حساب مجهزون قطاع خاص
٢١٤١	المجموع

نوصي بضرورة الغاء المعالجات المعتمدة من قبل الشركة بخصوص المبالغ اعلاه والتحري عن اسبابها ومعالجتها.

د- بلغت الارباح الموزعة وغير المستلمة من قبل المساهمين (٦٩٣٩٨) الف دينار (تسعة وستون مليون وثلاثمائة وثمانية وتسعون الف دينار)كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ . نوصي بتكثيف الجهود لحث المساهمين لأستلام ارباحهم بعد التحقق من توفر شروط العضوية وفقا للمادة (١٢) من قانون الشركات المرقم بـ(٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) .

هـ- لم تقم الشركة بأرسال المتجمع من سنوات سابقة عن حصة الضريبة والبالغ (٨١٤٠١) الف دينار (واحد وثمانون مليون واربعمائة وواحد الف دينار) وحصة الضمان الاجتماعي البالغة (٢٨٤٨٩) الف دينار (ثمانية وعشرون مليون واربعمائة وتسعة وثمانون الف دينار) الى الدوائر المعنية، نوصي بضرورة قيام الشركة بتسديد التزامات الجهات المعنية .

و- لم تقم الشركة بمطالبة الجهات ذات العلاقة بتقديم تاييدات لارصدتها المدينة والدائنة المتبادلة معها كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ .

٦- العقود :-

من خلال تدقيقنا للعقود المبرمة خلال السنة /٢٠٠٩ ما بين الشركة موضوع التدقيق والشركات الناقلة الاهلية لتنفيذ عمليات نقل الحمولات لصالح الشركة العامة لتجارة الحبوب كانت لدينا الملاحظات التالية :-

أ- تم تثبيت عبارة وزارة النقل/شركة بغداد لنقل الركاب والبضائع في متن العقود المبرمة وهذا يخالف واقع الحال اذ انها شركة مختلطة وهي ليست احدى تشكيلات هذه الوزارة ولايحق لها استخدام اسم الوزارة في تعاقداتها ، نوصي باتخاذ مايلزم لاستبعاد اسم الوزارة من كافة عقود الشركة ومراسلاتها وعدم استخدامه مستقبلا ومحاسبة المقصر خلاف ذلك.

ب- ورد في مقدمة العقد (تم التعاقد على تشغيل مائة شاحنة على الاقل مرفقه معها المستمسكات مؤيدة من قبل مديرية المرور العامة) ولدى الاطلاع على الاضابير الخاصة بهذه العقود لاحظنا ان عدد الشاحنات المستخدمة فعلا من قبل جميع الشركات المتعاقد معها لايتجاوز الـ(٢٠) شاحنة (عشرون شاحنة) اضافة الى عدم ارفاق المستمسكات التي تؤيد عائدية هذه الشاحنات للشركات المعنية .

جـ- عدم وجود تأييد مقدم من قبل هذه الشركات يثبت عدم تعاقدها مع شركات اخرى تعمل ضمن قطاع النقل وبخلافه يعتبرالعقد ملغياً وذلك استنادا لما ورد في بنود العقود المبرمة معها، ومنها شركات (مسار القبس، سهل نينوى ، طرطوس ... الخ) .

د- ورد في الفقرة (اولا-١) من بنود العقود الموقعة الزام الشركة الناقلة الاهلية بتقديم خطاب ضمان بنكي معتمد من احد المصارف المعروفة لأمر الشركة لتغطية أي ديون تنشئ من جراء تنفيذ بنود العقد معزز بكتاب صحة صدور من جهة اصداره ويلاحظ ان هذا النص غير صحيح اذ يفترض ان تقوم الشركة موضوع التدقيق بمفاتحة الجهة المصدرة للخطاب لاستحصال صحة الصدور علما ان جميع خطابات الضمان صادرة عن مصارف اهلية ومنها:-

اسم الشركة	مبلغ خطاب الضمان/مليار	الجهة المصدرة
الجولان	٢	الاقتصاد
سهل نينوى	٢٥٠٠	امين الرافدين
بيت الخير	٢٥٠٠	امين الرافدين
سهل الموصل	٢	امين الرافدين
مسار القبس	٢	المتحد للاستثمار
وادي الغريب	٢٥٠٠	الشمال

هـ- قيام الشركة موضوع التدقيق بأصدار كتب صحة عائدية الشاحنات الى الشركات الناقلة الاهلية ووجهتها الى الشركة العامة لتجارة الحبوب دون وجود أي سند قانوني (تعهد) ودون مطالبتها للشركة الناقلة الاهلية لتقديم سنويات هذه الشاحنات للتحقق من صحة ذلك كما لم تقم باستحصال تايد باستمرار ملكيتها لتلك الشاحنات من دوائر المرور العامة ومنها :-

اسم الشركة الاهلية	رقم الكتاب وتاريخه
الجولان	٨٠٨ في ٢٠٠٩/٩/٦
	٨٠٢ في ٢٠٠٩/٩/٦
	٥٣٩ في ٢٠٠٩/٨/١١
سهل نينوى	١٧٢٧ في ٢٠٠٩/١٢/١٤
مسار القيس	٦١٤ في ٢٠٠٩/٨/٢٣

و- تم التعاقد باعتماد اسلوب الدعوة المباشرة بدلا من اعتماد اسلوب الاعلان والمناقصة لأختيار الافضل من الشركات الناقلة الاهلية وانسب الاسعار.

ز- عدم استيفاء رسم الطابع المالي البالغ (٠,٢%) من مبلغ العقد ولكافة العقود المبرمة مع الغير والذي يمثل حصة وزارة المالية من هذه العقود ، نوصي باحتساب هذه النسبة وتحويلها الى وزارة المالية وتحميل المنتسب مسؤولية ذلك.

٧- تقرير الادارة :-

أ - من خلال دراستنا لتقرير الادارة عن نشاطها خلال السنة/٢٠٠٩ - فقرة الافاق المستقبلية التي تضمنت شراء بعض الشاحنات لتشغيلها مع شاحنات القطاع الخاص لزيادة الايرادات لاحظنا انتهاء الفقرة بعبارة (من المؤمل ان تحقق) دون ذكر ماهية هذا التحقيق المؤمل . نوصي بضرورة مراعاة الدقة عند اعداد فقرات التقرير الخاص بنشاط الشركة .

ب- عدم تثبيت اسم وراتب المدير المفوض ضمن اعلى خمسة رواتب تقاضاها موظفو الشركة خلال السنة/٢٠٠٩ في تقرير الادارة الخاص بنشاط الشركة في هذه السنة .

جـ- تضمن تقرير الادارة تحقيق الشركة ارباح من خلال استغلال طاقات نقل البضائع المتحققة لسنة/٢٠٠٩ وهذا يخالف واقع حال الشركة اذ انها لاتمتلك اي وسيلة نقل للبضائع واعتمدت اسلوب التعاقد مع الشركات الناقلة الاهلية لتحقيق ذلك (وكما ورد انفا ضمن فقرة نتيجة النشاط) .

د- اشار التقرير ضمن الفقرة (٢ - المعوقات) لم تسدد الشركة العامة لنقل الركاب بدلات

الايجار المستحقة عليها ومنذ السنة/٢٠٠٣ البالغة اكثر من (٤٠٠)الف دولار (اربعمائة الف دولار) عن ايجار الكراج الخلفي والبالغ ايجاره (٣٥)الف دولار (خمسة وثلاثون الف دولار) شهريا في حين ان مبلغ بدل الايجار هو (٢٠) الف دولار (عشرون الف دولار) سنويا بموجب العقد وبهذا يكون المبلغ المستحق للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٩) هو (١٢٠) الف دولار (مائة وعشرون الف دولار) .

هـ- اشار التقرير الى تحقيق (٧) اجتماعات لمجلس الادارة خلال السنة موضوع التدقيق ولم يتم تزويدنا سوى بخمسة جلسات رغم الطلب لتزويدنا بمحاضر الجلستين المتبقيتين بموجب مذكرة هيئة الرقابة المالية المؤرخة في ٢٠١٠/٢/٢٥.

٨- الملاحظات الاخرى :-

أ- سبق وان قامت الشركة بتقديم دعوى في مركز شرطة العامرية ضد المدعو (عبد الحسين عبادي جمال اللامي) عن حجزه وعدم اعادة السيارة المرقمة ٥١٢٠/مختلط /سكانيا منذ٢٠٠٤/٥/١ ولغاية تاريخه حيث تم تبليغ مركز شرطة القرنة لتبليغ الموما اليه للحضور الى مركز شرطة العامرية لغرض اتمام الدعوى واسترجاع السيارة المذكورة الى الشركة ، الا ان الملاحظ عدم قيام الشركة موضوع التدقيق بتحريك الدعوى قضائياً واكتفت بالابلاغ فقط، نوصي بضرورة تكثيف الجهود لاسترجاعها.

ب- عدم ادخال المكننة الحديثة (الحاسبة الالكترونية) لتمشية اعمال الشركة بالرغم من امتلاكها لثلاثة حاسبات الكترونية.

جـ- يتم ترقيم مستندات الصرف يدوياً مما يشكل خلل في نظام الرقابة والضبط الداخلي على هذه المستندات.

د- لم يتم تزويدنا بالصلاحيات المالية والادارية للمدير المفوض رغم طلبنا ذلك بموجب مذكرات صادرة عن هيئة الرقابة المالية واخرها مذكرتنا المؤرخة في ٢٠١٠/٢/٢٥ .

هـ- لازالت الشركة العامة لنقل الركاب تشغل الكراج الخلفي للشركة موضوع التدقيق بالرغم من نفاذ عقدها في ٢٠٠٤/٧/١٥ ولم تقم بتسديد مبالغ الايجارات المستحقة بذمتها وقد لوحظ توقف الشركة عن متابعتها لاستحصال هذه المبالغ حيث ان اخر مطالبة بالتسديد كانت بموجب كتاب الشركة المرقم (٢٢٥) في ٢٠٠٨/١٠/٢٧ نوصي بضرورة تكثيف الجهود لاستحصال بدلات الايجار السنوية المتأخرة منذ السنة /٢٠٠٣ والبالغة (١٤٠)الف دولار (مائة واربعون الف دولار) وبخلافه اتخاذ الاجراءات القانونية حفاظاً على حقوق الشركة من الضياع.

و- لم يتم تزويدنا بنسخة من النظام الداخلي الجديد للشركة المقرر من قبل مجلس ادارتها بجلسته

السادسة المنعقدة في ٢٠٠٩/٦/١ والذي سيتم عرضه على الهيئة العامة في جلسة خاصة رغم طلبنا ذلك بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المؤرخة في ٢٠١٠/٢/٢٥ .

ز-لم يتم اعداد كشف التدفق النقدي وفقا لمتطلبات القاعدة المحاسبية رقم (٧) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية لجمهورية العراق .

ح- تم تشخيص العديد من الملاحظات حول نشاط الشركة لسنة/٢٠٠٩ وتم تبليغها الى ادارة الشركة بتقريرنا المرقم ٨/٢٩/٤٧/٥٩٦٧في ١٧/ ٥/ ٢٠١٠، نوصي بضرورة اتخاذ مايلزم لتصفية الملاحظات الواردة فيه.

خلاصة الراي:

وفي راينا ومع مراعاة ما جاء اعلاه وخاصة ما ورد في الملاحظات (٢) الخاصة بالخطة التشغيلية ونتائج تنفيذها و(٣-ب) الخاصة بالموجودات الثابتة والمخزنية و (٨- ز) الخاصة بالملاحظات الاخرى واستنادا للمعلومات والايضاحات التي توفرت لدينا فان البيانات المالية وتقرير الادارة المرفق بها متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية وانها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للاداء تعبر بصورة واضحة عن الوضع المالي للشركة كما في ٣١/كانون الاول /٢٠٠٩ ونتائج نشاطها للسنة المنتهية بذات التاريخ .

المحاسب القانوني

انتصار فضيل فتوحي

ء . رئيس ديوان الرقابة المالية

١٧/ ٥ / ٢٠١٠

شركة بغداد لنقل الركاب والبضائع (ش.م) مختلطة
الميزانية العامة كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٠٩

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠٠٩ دينار	٢٠٠٨ دينار
		الموجودات		
		الموجودات الثابتة		
١	١١	الموجودات الثابتة القائمة (بالقيمة الدفترية)	١٧٤٧٢٧٣٣٤	١٦٨١٩١٣٦٦
٣	١٥	الاستثمارات المالية طويلة الاجل	٣٢٥٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠
			١٧٧٩٧٧٣٣٤	١٧١٤٤١٣٦٦
		الموجودات المتداولة		
٢	١٣	المخزون	١١٩٨٣٢٠٢	٣٣٢٢١٢٥٠
٤	١٦	المدينون	١٢٧٨٨٨٩٨٩٢	٤٤٦٧١٨٥٧٣
٥	١٨	النقود	٢٧٦٧٠٢٠٥٥٠	١٩٥٢٣٠٧٣٧
			٤٠٥٧٨٩٣٦٤٤	٦٧٥١٧٠٥٦٠
		مجموع الموجودات	٤٢٣٥٨٧٠٩٧٨	٨٤٦٦١١٩٢٦
		مصادر التمويل		
		مصادر التمويل طويلة الاجل		
٦	٢١	راس المال المدفوع (الاسمي)	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
٧	٢٢	الاحتياطيات	٤٦٢٥٠٧٥٣٣	١٢٠٧٨١١١١
			٦٢٢٥٠٧٥٣٣	٢٨٠٧٨١١١١
		مصادر التمويل قصيرة الاجل		
	٢٣	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٣٧٩٢٢٥٧٩٠	٣٧٩٢٢٥٧٩٠
٨	٢٦	الدائنون	٣٢٣٤١٣٧٦٥٥	١٨٦٦٠٥٠٢٥
			٣٦١٣٣٦٣٤٤٥	٥٦٥٨٣٠٨١٥
		مجموع مصادر التمويل	٤٢٣٥٨٧٠٩٧٨	٨٤٦٦١١٩٢٦

مدير الحسابات
ابتسامة كاظم هاشم

رئيس مجلس الادارة
سعد خليل ولي

المدير المفوض
عصام عبدالقادر سعد

خضوعا لتقريرنا المرقم ٨ /٩/ ٤٧ /٥٩٦٨ وبتاريخ في ٢٧/ ١٤٣١ / ١٤٣١
والمصادف ٢٠١٠/٥/٢٧

المحاسب القانوني
انتصار فضيل فتوحي

رئيس هيئة الرقابة المالية
حياة وجيه عبدالله

ديوان الرقابة المالية /ء

شركة بغداد لنقل الركاب والبضائع (ش.م) مختلطة

حساب المتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٠٩

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠٠٩ دينار		٢٠٠٨ دينار
١٣	٤١-٤٥	ايرادات النشاط الجاري		٧١٥٧٨٦٤٩٤	٢٠٢٧٦٨٢٢٥
		ينزل:كلفة النشاط الجاري			
١٥	٥	كلفة الانتاج	١٤٤٩١٠٦٦		١٢٦٢٧٢٣٢
١٥	٦	كلفة الخدمات الانتاجية	١٥٤٥٦١٨٢		٨٤٦٠٠٣٠
		صافي كلفة الانتاج	٢٩٩٤٧٢٤٨		٢١٠٨٧٢٦٢
		فائض (عجز) النشاط الجاري		٦٨٥٨٣٩٢٤٦	١٨١٦٨٠٩٦٣
١٥	٨	ينزل: كلفة الخدمات الادارية		١٨٢٧٥٤٨٠٦	١٠٤٤٢٩٥١٠
		فائض العمليات الجارية (المرحلة الاولى)		٥٠٣٠٨٤٤٤٠	٧٧٢٥١٤٥٣
		تضاف:الايرادات التحويلية والاخرى			
١٤	٤٩	الايرادات الاخرى		١١٨٣٢٧٤٠	٤٨٩٩١٣٠٧
		تنزل: المصروفات التحويلية والاخرى			
١٢	٣٨	المصروفات التحويلية (عدا الضرائب)	٧١٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠
١٢	٣٩	المصروفات الاخرى	١٠٧٢٥٨٥٢٩		٩٣٣٦٠٥٤٠
			١٠٧٩٦٨٥٢٩		٩٣٦١٠٥٤٠
		صافي فائض/ المرحلة الثانية		٤٠٦٩٤٨٦٥١	٣٢٦٣٢٢٢٠
		صافي الفائض موزع كما يلي:			
		حصة ضريبة الدخل (١٥%)	٦١٠٤٢٢٩٨		١٨٩٣٦٤١٤
		بموجب القرار (٢٥) لسنة/٢٠٠١			
		(٥%) احتياطي الزامي بموجب المادة(٧٣) من قانون الشركات	٢٠٣٤٧٤٣٣		٦٨٤٧٩٠
		الفائض المتراكم (ارباح غير موزعة)	٣٢٥٥٨٩٢٠		١٣٠١١٠١٦
			٤٠٦٩٤٨٦٥١		٣٢٦٣٢٢٢٠

شركة بغداد لنقل الركاب والبضائع (ش.م) مختلطة

كشف العمليات الجارية للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٠٩

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠٠٩ دينار	٢٠٠٨ دينار
		الايرادات الجارية		
١٣	٤١-٤٥	ايرادات النشاط الجاري	٧١٥٧٨٦٤٩٤	٢٠٢٧٦٨٢٢٥
		تنزل:المصروفات الجارية		
٩	٣١	الرواتب والاجور	١٤١٢٥٧٥٧٥	٩٨٩٩٤٤٤٠
١٠	٣٢	المستلزمات السلعية	١٠٦٢١٣٠٠	٦٤١٣٣٥٠
١١	٣٣	المستلزمات الخدمية	٤١٥٥٠٩٨٠	١٧٠٢١٦٧١
١	٣٧	الاندثارات	١٩١٣١٨٤٩	٢٧٣٧٠٣٦
١٢	٣٨	الضرائب والرسوم	١٤٠٣٥٠	٣٥٠٢٧٥
			٢١٢٧٠٢٠٥٤	١٢٥٥١٦٧٧٢
		فائض العمليات الجارية/المرحلة الاولى	٥٠٣٠٨٤٤٤٠	٧٧٢٥١٤٥٣
		تضاف: الايرادات التحويلية والاخرى		
١٤	٤٩	الايرادات الاخرى	١١٨٣٢٧٤٠	٤٨٩٩١٣٠٧
		تنزل: المصروفات التحويلية والاخرى		
١٢	٣٨	المصروفات التحويلية (عدا حساب/٣٨٤)	٧١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
١٢	٣٩	المصروفات الاخرى	١٠٧٢٥٨٥٢٩	٩٣٣٦٠٥٤٠
			١٠٧٩٦٨٥٢٩	٩٣٦١٠٥٤٠
		فائض العمليات الجارية/ المرحلة الثانية	٤٠٦٩٤٨٦٥١	٣٢٦٣٢٢٢٠